

تقرير تفصي الحقائق
إلى مساهمي شركة ريسوت للأسمنت ش.م.ع.ع

لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في تعميم الهيئة العامة لسوق المال ("الهيئة") رقم ٢٠٠٣/١٦ المؤرخ ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٣ حول تقرير مجلس إدارة شركة ريسوت للأسمنت ش.م.ع.ع ("الشركة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ وللسنة المنتهية في ذلك التاريخ عن تنظيم وإدارة الشركة وتطبيق مبادئ تنظيم وإدارة الشركات وفقاً لميثاق تنظيم وإدارة الشركات الذي أصدرته الهيئة بموجب التعميم رقم ٢٠٠٢/١١ بتاريخ ٣ يونيو ٢٠٠٢ وتعديلاته وما أضافت عليه قواعد وشروط إفصاح الجهات المصدرة للأوراق المالية وتعاملات الأشخاص المطلعين المعتمدة بالقرار الإداري رقم ٢٠٠٧/٥ المؤرخ ٢٧ يونيو ٢٠٠٧ واللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادرة بموجب القرار رقم ٢٠٠٩/١ بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٠٩ (مجتمعة "الميثاق واللوائح والإفصاحات الإضافية"). وقد نفذنا مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي للخدمات المصاحبة والمنظم لمهام الإجراءات المتفق عليها. وقد نفذت تلك الإجراءات، وفقاً لما نص عليه التعميم رقم ٢٠٠٣/١٦، فقط لمساعدتكم في تقييم التزام الشركة بالميثاق كما صدر عن الهيئة.

وندرج بالفقرة التالية تقريرنا عن نتائج الإجراءات المنفذة:

لقد وجدنا أن تقرير مجلس الإدارة عن تنظيم وإدارة الشركة يعكس تطبيق الشركة لأحكام الميثاق واللوائح والإفصاحات الإضافية ويخلو من أية أخطاء جوهرية.

وحيث أن الإجراءات أعلاه لا تشكل مراجعة أو فحصاً منفذاً وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة أو المعايير الدولية لمهام الفحص، فلا نعرب عن أية تأكيدات بصدد تقرير تنظيم وإدارة الشركة المرفق.

وفي حال قيامنا بالمزيد من الإجراءات أو مراجعة أو فحص تقرير تنظيم وإدارة الشركة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة أو وفقاً للمعايير الدولية لمهام الفحص، فربما استرعت انتباهنا أمور أخرى وذكرناها لكم.

إن تقريرنا هذا معد فقط للغرض الموضح بالفقرة الأولى منه ولإطلاعكم ولا يجوز استخدامه لأي غرض آخر. يتعلق هذا التقرير فقط بتقرير مجلس الإدارة حول تنظيم وإدارة الشركة المضمن بالتقرير السنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ ولا يشمل أية قوائم مالية لشركة ريسوت للأسمنت ش.م.ع.ع ككل.

إن التزاماتنا بخصوص هذه الاتفاقية تعتبر مستقلة تماماً عن أي مهام قد قمنا بها بصفتنا مراقبي حسابات الشركة أو بأي صفة أخرى، كما أن مسؤولياتنا والتزاماتنا لن تتغير بأي حال من الأحوال بسبب هذه المهام. ليس في هذه الاتفاقية، ولا أي شيء قد تم نقله شفهيًا أو تم تنفيذه في سياق الخدمات أو ما يتصل بها، ما يتضمن أي مسؤولية واجبة تترتب علينا بصفتنا مراقبي الحسابات لأي قوائم مالية للشركة.



٢٤ فبراير ٢٠١٦
مسقط، سلطنة عُمان

